أكدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، الجمعة الماضية، ان تطبيق العراق نظام التعرفة الجمركية سيسهم بإدخاله ضمن منظمة التجارة العالمية، مشيرة إلى ان الحكومة ملزمة باتخاذ إجراءات من اجل حماية الاقتصاد وعدم ارتفاع الأسعار.
وكان وزير المالية رافع العيساوي قد أعلن، الأسبوع الماضي، عن تحديد الأول من حزيران المقبل موعدا للعمل بنظام التعرفة الجمركية في العراق بعد ان تم تأجيله مرتين"، مؤكدا ان "هذه المرة لا يمكن تأجيل العمل به".

اللجنة الاقتصادية : نظام التعرفة الجمركية سيسهم بإدخال العراق إلى منظمة التجارة العالمية

□ بغداد / المدى

وقال مقرر اللجنة محما خليل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "العراق بات مستعدا لتطبيق نظام التعرفة الجمركية خاصة بعد ان تم إدخال تعديلات عليه، وسيتم تطبيقه في حزيران/ يونيو المقبل".
وأضاف ان " الحكومة ملزمة بواجباتها في حماية الاقتصاد والمستهلك العراقي ودعم القطاع الزراعي والصناعي لتشجيع المنتج المحلي" مبينا ان " العمل بالتعرفة الجمركية سيحد من دخول البضائع رديئة المنشأ وسيسهم في دعم توجه إدخال العراق ضمن منظمة التجارة العالمية".
ويعطي قانون التعريفة الجمركية لمجلس الوزراء بناء على طلب من وزير المالية تعديل الرسم الجمركي المنصوص عليه في جدول تعريفة الرسوم الجمركية والرزنامة الزراعية الملحق بهذا القانون في الأحوال الطارئة لضرورة اقتصادية ونقدية تستدعي اتخاذ إجراءات الحماية او المعاملة.
وبين خليل ان " اللجنة الاقتصادية تقدمت بمقترح يدعو إلى تخصيص مبالغ التعرفة الجمركية لصندوق دعم المزارعين والصناعيين العراقيين بهدف الارتقاء بمستوى المنتج المحلي".
في سياق ذي صلة انتقدت مديرية الجمارك العراقية العامة تداخل الصلاحيات بين الجهات المسؤولة عن المنافذ الحدودية العراقية، مشيرة إلى أن تعدد الجهات في المنافذ يربك العمل بسبب محاولة الجميع ان يفرض سيطرته.
وقال مدير الجمارك العامة منذر عبد الأمير لـ (آكانيوز) إنه " بحكم الأوضاع الأمنية في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية نرى أن هناك تواجدا لجميع الأجهزة الأمنية او من يمثلها في المنافذ الحدودية لتوفير الحماية".
ويتولى جهاز الأمن الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع وجهاز المخابرات فضلا عن وزارة النقل ووزارة التجارة مسؤولية الإشراف وحماية المنافذ الحدودية في العراق.
وأضاف ان " تعدد الجهات الأمنية يتسبب بعدم ضبط إيقاع العمل والحركة في هذه المنافذ"، مطالبا "مجلس الوزراء والأمن الوطني بإصدار لائحة بتعليمات آليات تنظم العمل وتوضح حدود الاختصاصات والصلاحيات".
وكانت هيئة الجمارك قد اعلنت في وقت سابق عن سيطرة بعض العشائر في المحافظات على المنافذ الحدودية وهو ما يسهل عمليات التهريب وتردد بعض موظفي الهيئة من العمل في تلك المنافذ.
ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة أخرى بحرية.
ويستورد العراق كميات كبيرة من المواد الغذائية المعلبة والمشروبات الغازية واللحوم والزيوت النباتية والأجبان، إضافة إلى المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية، من دول عربية وأجنبية كسوريا ومصر وإيران والصين.

مستشار اقتصادي يحذّر من استمرار تهريب الذهب

□ البصرة/ المدى

حذر المستشار الاقتصادي في مكتب التجارة الدولية والنقل في البصرة توفيق المانع من استمرار عملية تهريب كميات كبيرة من الذهب العراقي إلى الخارج، مشيراً إلى أن توسع هذه الظاهرة ستسبب ضرراً في اقتصاد البلد من خلال زيادة سعره في الأسواق المحلية.
وقال المانع في تصريح صحفي امس الأول السبت: هناك عمليات لتهريب الذهب العراقي وبكميات كبيرة الى الخارج من قبل عصابات خارجة على القانون، لاسيما من منافذ البصرة الحدودية، وبطريقة تغفل على العاملين في الحدود العراقية، من خلال إعادة صياغة الذهب من جديد لمثقالي (١٨) و(٢١) ويحولونه الى مثقال (٢٤) بعد إجراء بعض عمليات المعالجة للتعدين وإعادة صياغته من جديد عن طريق الصاغة المهرة وصناع الذهب، لكي يصبح مثقال (٢٤) وذا لون مختلف تماماً بحيث يصعب كشفه في الحدود العراقية.
وحذر المانع: من اتساع هذه الظاهرة بشكل كبير في البلد، نتيجة عدم وجود أشخاص عاملين في المنافذ الحدودية ذوي خبرةٍ في مجال فحص تدقيق الذهب قبل خروجه من البلد، داعياً الى توظيف خبراء في الذهب.

نائب: تردّي الأمن في الدول المجاورة يزيد من سحب الدولار

□ بغداد/ المدى

حذر عضو اللجنة المالية النائب عن /التحالف الوطني/ عبد الحسين الياسري من زيادة الطلب على شراء الدولار الأميركي نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في الدول المجاورة، داعياً الى عدم تقليل بيع الدولار في مزاد البنك المركزي عند زيادة الإقبال على شرائه للحفاظ على قيمة الدينار أمام الدولار.
وقال الياسري (للوكالة الإخبارية للأنباء) أمس السبت: إن زيادة الطلب على شراء الدولار تحصل نتيجة وجود دوافع سياسية أو حرب في بلد معين، ما يولد نوعا من الدعاية للشعوب بأن العملة ستسقط أو تهبط، فتبدأ عملية سحب الدولار من الدول المجاورة لها كونه عملة دولية تتعامل بها جميع الدول.
وأضاف: لا يمكن تقليل بيع الدولار الاميركي في مزاد البنك المركزي عند زيادة الإقبال على شرائه، للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار، وفي حال تقليل بيعه سيؤدي إلى زيادة قيمته أمام الدينار.
ورجح عضو اللجنة المالية النيابية: ارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي أمام الدينار العراقي خلال الفترة القادمة في حال استمرار عملية سحب العملة الصعبة من الأسواق المحلية دون أن يتخذ البنك المركزي إجراءاته من خلال بيع الدولار في مزاده.

هيئة الأوراق المالية تؤكد عدم تأثير حذف الأصفار على تعاملات العراق الخارجية

□ بغداد / المدى

أعلنت هيئة العراق للأوراق المالية أمس، السبت أن حذف الاصفار الثلاثة من العملة المحلية لن يؤثر على مستوى الأسهم الاستثمارية الخارجية والداخلية.
وأعلنت هيئة الأوراق المالية عن إيقاف أعمالها ابتدء من اليوم الأحد ولغاية يوم الخميس المقبل استجابة للعطلة التي اعلنت عنها الحكومة العراقية.
وقال المدير التنفيذي عبد الرزاق إن "حذف الاصفار من العملة المحلية لايتعدى كونه أمراً تنظيمياً وهو لن يؤثر على مستوى تعاملات الأسهم الاستثمارية الخارجية والداخلية" مبيناً ان "التنسيق مستمر مع البنك المركزي لتنظيم عملية حذف الاصفار والاطمئنان على أنها لن تؤثر على مستوى التعاملات الداخلية والخارجية لأسهم البورصة".
وأشار إلى أن "سوق العراق للأوراق المالية لديه مواصفات تشابه المواصفات العالمية، وهي تمثل ثقة المستثمرين وهو امر يسهم في تعزيز سوق العراق للاوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية".
وبدأت هيئة العراق للأوراق المالية تحضيراتها الأولية للحصول على عضوية السوق العالمي للاوراق المالية، كما أعلنت عن البدء بالإيداع الالكتروني للشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية بدلاً من الإيداع الورقي.
وكانت بورصة العراق قد بدأت نشاطها في ٢٠٠٤، وتحولت من التداول اليدوي إلى استخدام شاشات التعامل الالكترونية في ٢٠٠٩ وتفتح للتداول ساعتين يوميا كل خمسة أيام في الأسبوع.
وقطاع البنوك هو الأكبر في البورصة التي تتضمن أيضا أسهم شركات صناعية وشركات تأمين وفنادق وشركات زراعية.

لجنة نيابية: العراق يتجه لمنح صلاحيات الإعمار والإسكان للمحافظات

□ بغداد /المدى

علنت لجنة الخدمات النيابية، الجمعة الماضية، عن توسيع صلاحيات المحافظات في قانون الإسكان تمهيداً لإلغاء وزارة الإسكان والإعمار الاتحادية ومنح صلاحياتها إلى مجالس المحافظات المحلية .
وقال عضو اللجنة إحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "مجلس النواب منح صلاحية تأسيس مديرية عامة في كل محافظة من خلال قانون الإعمار والإسكان الجديد وذلك تمهيداً لإلغاء الوزارة التي بات عملها غير مجد في معالجة مشكلة السكن في البلاد". وأضاف العوادي بالقول " يجري حاليا العمل على ترتيب عمل وزارة الإسكان والإعمار، المعترض أصلا على بقائها من قبل معظم الكتل السياسية، في المحافظات بصورة تسهم مؤقتاً في معالجة أزمة السكن في البلاد من خلال توسيع فاعلية مديرياتها".
ويؤكد خبراء على ان العراق يحتاج إلى أكثر من ٢٠ عاما لحل جزئي لأزمة السكن، فيما تقول الحكومة إن المشكلة ستحل بحدود عام ٢٠٢٠، بعد بناء مليوني وحدة سكنية وفق المواصفات العالمية التي تتبناها السياسة الوطنية للإسكان. وأشار إلى أن " تخصيصات وزارة الإعمار والإسكان لا تتجاوز ٨٠٠ مليون دولار اي أنها لا تستطيع بناء ألفي وحدة سكنية بينما الحاجة الفعلية لجميع المحافظات تبلغ ٣ ملايين وحدة سكنية على اقل تقدير".
واعترضت امس وزارة الإعمار والإسكان على قانون الوزارة الجديد الى زيادة عدد الإدارات العامة من ٢١ إلى ٣٦ هيئة.
ودعا وزير الإعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى عدم المصادقة على قانون الوزارة الجديد الذي تم التصويت عليه في مجلس النواب مؤخرا ،مؤكدا ان القانون الجديد يحتوي على الكثير من الثغرات التي تعرقل العمل في مشاريع الوزارة وتخلق ترهلا وظيفيا كبيرا إضافة إلى تضارب في الصلاحيات.
وينتقد اقتصاديون عراقيون أداء الحكومة في معالجة أزمة السكن، بسبب عدم امتلاكها إستراتيجية واضحة لحل الأزمة بشكل نهائي، بالرغم من ان الحكومة استطاعت ان تجذب أكثر من ٣٠٠ شركة أجنبية متخصصة لبناء الوحدات السكنية في مسعى للتخفيف من الأزمة.

ارتفاع مؤشّر البورصة العراقية

□ بغداد /المدى

ارتفع مؤشر البورصة العراقية في ختام جلساته الأسبوعية أمس بنسبة ١،٢٩ ٪ مسجلاً ١٢٢،٣٣٪.
وجرى خلال الجلسة تداول أسهم ٣٢ شركة مساهمة من أصل ٨٦ شركة مدرجة إلكترونيا ، ارتفعت أسعار أسهم ٢٠ شركة ، وانخفضت أسعار أسهم ٧ شركات منها ، فيما حافظت ٥ شركات على أسعار أسهمها.
وتجاوز عدد الأسهم المتداولة في جلسة اليوم ملياري و٢٤٨ مليون سهم بقيمة ملياريين و٤٧٠ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٤١٧ عقد تداول.
وشهد القطاع المصرفي تداول اسهم١٢ شركة ، فقد ارتفعت أسعار أسهم ٨ شركات ، وانخفضت أسعار أسهم شركتين ، فيما حافظت شركتان على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ملياري و١٣٥ مليون سهم بقيمة تجاوزت ملياريين و٨٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٦٩ عقد تداول.
وشهد قطاع الاستثمار تداول شركة واحدة حافظت على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٢٥٠ الف سهم بقيمة تجاوزت ٣٦٢ الف دينار تحققت من خلال تنفيذ عقد تداول واحد.
وشهد قطاع الخدمات تداول أسهم ٣ شركات ارتفعت أسعار ١ منها وانخفضت أخرى وحافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٢٧ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٦٩ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٨ عقد تداول.
كذلك شهد القطاع الصناعي تداول اسهم ٩ شركات ، حيث ارتفعت أسعار أسهم ٨ شركات وانخفضت أسعار أسهم شركة واحدة ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٦١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٢٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٠١ عقد تداول.
أما قطاع الفنادق فشهد تداول أسهم ٣ شركات ، فقد ارتفعت أسعار آسهم شركة واحدة وانخفضت أسعار أسهم شركتين ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٥٣٦ ألف سهم بقيمة تجاوزت ١٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٨ عقود تداول.
وشهد قطاع الزراعة تداول أسهم ٤ شركات ارتفعت أسعار أسهم ٢ منها وانخفضت أسعار أسهم واحدة وحافظت الأخرى على أسعار أسهمها . وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٢٣ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٧٦ دينارا تحققت من خلال تنفيذ ٢٠عقد تداول.
وجرى تنفيذ ٩٩ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والصناعة والخدمات .في ما جرى تنفيذ ٢٥ عقد بيع في قطاعات المصارف والخدمات والصناعة.

الشهرستاني: صيف ٢٠١٣ سيشهد اكتفاءً ذاتياً من الطاقة الكهربائية

□ بغداد /المدى

أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني،أمس السبت، أن الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف المقبل ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط، فيما أكد أن معدل الكهرباء سيرتفع خلال صيف العام ٢٠١٣ إلى ١٥٠٠ ميغا واط، مما يؤدي إلى حصول اكتفاء ذاتي من الطاقة في عموم البلاد.
وقال حسين الشهرستاني خلال مؤتمر صحافي عقده في محافظة بابل وحضرته المدى على هامش جولة في محطة كهرباء الحلة الغازية الثانية بحضور وزراء النفط عبد الكريم لعيبي والكهرباء كريم عفتان والبيئة سركون لازا صليوا، إن "وزارة الكهرباء ستفتتح خلال الفترة القليلة المقبلة محطات غازية في محافظات بابل وكربلاء وكركوك والموصل"، مبينا أن "افتتاح تلك المحطات سيؤدي إلى ارتفاع إنتاج الطاقة الكهربائية خلال الصيف المقبل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط بعد إضافة نحو ٢٠٠٠ ميغاوط".
وأضاف الشهرستاني أن "صيف العام المقبل ٢٠١٣، سيشهد وصول الطاقة الكهربائية إلى ١٥ ألف ميغاواط مما يؤدي إلى حصول اكتفاء ذاتي من الطاقة في عموم مناطق البلاد".
وكانت وزارة الكهرباء، أعلنت مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، فيما أشارت إلى إنجاز الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.
وسبق أن تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط من العام ٢٠١١، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد على ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن منتصف شباط ٢٠١١.
يذكر أن العراق يعاني نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، ما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة.

المولدات الاهلية خيار المواطن الحالي.. (أرشيف)

خبير اقتصادي يعزو أسباب تخلّف البورصة العراقية إلى تلكؤ المشاريع الاستثمارية

□ بغداد /المدى

علل الخبير الاقتصادي باسم جميل سبب تخلف البورصة العراقية الى تلكؤ المشاريع الاستثمارية في البلد، ما أدى الى قلة رؤوس الاموال المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية.
وقال جميل في تصريح صحفي هناك عوامل عدة أدت الى تخلف البورصة العراقية أبرزها تلكؤ المشاريع العمرانية والخدمية والصناعية والاستثمارية في البلد، إضافة الى التناحرات السياسية فيما بين الكتل النيابية، فضلاً عن تأخير إقرار الموازنة المالية العامة، فهذه كلها تؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي في البلد وعدم ثبات مؤشر سوق الاوراق المالية وتطور البورصة العراقية.
ودعا جميل الى: ضرورة دعم وإسناد القطاعات الاقتصادية المهمة كالصناعية والسياحية والخدمية وتوفير لهم المساعدة بما يحتاجونها لكي يكون لهم الدور الفاعل في تطور الاقتصاد العراقي وزيادة رؤوس الاموال المتداولة في البورصة العراقية.
واشار الخبير الاقتصادي الى: ان دور المصارف في سوق الاوراق المالية ضعيف جدا لاسيما المصارف الخاصة بسبب قلة رؤوس اموالها ، وهذا يعود الى طريقة عملها وايضاً الى نوع العلاقة بينها وبين البنك المركزي، مبيناً ان البنك المركزي هو المحدد لنشاط المصارف بالرغم من انها ذات قطاع خاص ولكن ايضاً تخضع لرقابته وتأثيرها بسياساته.